وإشارته إلى أن الخبر عين المبتدا في المعنى بحسب الماصدق
لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله وقوله فإن المبني عليه أي فإن
الشيء المبني عليه أي على ذلك الذي بني عليه شيء وقوله كما لا يرتفع
هو أي ذلك الذي بني عليه شيء فاعترضه القوله لرفع المبتدا للخبر
بأن المبتدا هي الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء لنفسه وبأن المقتضي
قد يرتفع والمقتضى بالفتح قائم أيضا هكذا فيلزم ارتفاع العامل
الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظيره وبأنه قد يكون عاملا
كزيد والعامل إذا كان عاجزا متصرفا لا يجوز تقديم معموله عليه
وأجيب عن الأول بأن الخبر عين المبتدا في الماصدق فقط
وإن مفهوم مختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن
الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه التمييز وعن
الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المجعول على الفعل مع
والمبتدا ليس مجعولا في الخبر بالحمل على الفعل بل بالإضافة قوله
لأنه اقتضاهما أي استلزمهما لأن الابتدا يستلزم مبتدا
والمبتدا يستلزم خبرا وما يسد مسده قوله ونظيره ذلك إلخ
في النظير نظرا لأن العامل في النظير لفظ كان لا التشبيه المتقدم
لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العلمان في النظير مختلفان
وفيما نحن فيه متحدان قوله وضعف إلخ اعترض بأن من
العوامل اللفظية ما يعمل رفعين لذوي اتباع وهو المبتدا
المتعدد الخبر وأجيب بأن الخبر المتعدد في المعنى متحد أو هو لا
يظهر في نحو زيد عالم شجاع إلا إن يقال هو متأول بزيد
متصف بالعلم والشجاعة قوله بأن أقوى العوامل وهو
الفعل قوله وهو قولك مالا نظير له أي ما اجتمع عاملين

على

على معمول واحد وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين
لا كل منهما فالعامل واحد فلا تدخل تحت قاعدة المتوافقان
أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه فيما يعمل
كل من أقسم الشرط والفعل المحذوف به في صاحبه نحو إن
قام أقم وقد يفرق باتحاد العمل في المقيس واختلافه في
المقيس عليه قوله لفظ أي لا ترتيب عليه فائدة ومنعه
بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله
من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بأن العامل فيه
الجزئي الابتدا خلافا لمن قيده بالقول الآتي للزوم ذلك
العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله والخبر إلخ
لم يكتف بالإشارة بقوله وتمام خبر إن في تعريفه كما اكتفى بالإشارة
في المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتقريبه إلى تقسيمه
إلى مفرد وجملة بسم قوله المتم الفائدة أي المحصل لما
قلا اعتراض فاقتضى كلامه حصر ما قبله في المسند والمسند
إليه وإنما هو متمم لهما أي زيادة فيهما فلا يضر قولنا الحد الآتي الفضلة
والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو
بل التي مع ما بعدها مجملون وورد بأن التعريف يميزها مع الخروج جزء
المبتدا الثاني في نحو مع قولك زيد أبوه قائم أو لا يحصل به
مع مبتدئية قائدة أو الجملة الواقعة خبرا مقصود
استناد ها بالذات ولذلك قالوا إن النسبة فيما من قبيل
النسبة التقييدية لا التامة ففي زيد أبوه قائم زيد قائم
الأب وأيضا لا تدخل في إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغيره
مانع لشموله نحو قبضت ما في قولك زيد ضرب أبوه حصول

Copyright © King Saud University